

ليرجل في دعوى الرجل الى ان يرد عنها جميعا وانفقته والبذر عليها نصفان فهذا مثل
 الاول والزرع بينهما والعشيق الزرع ان كانت ارض عشرون كانت
 ارض خراج فالزرع على رب الارض **ووجوب خراج** اجارة ارض بغير
 يد راع مسما سنة او سنتين فهذا اجازة والبزاج على بغير الارض في قول ابي حنيفة
 رحمه الله وان كانت ارض شرفا لغيره على رب الارض وكذلك قلت في الاجازة
 في الخراج واما الشرف فليس صاحب بطعم **ووجوب خراج** المزارعة بالثلث والربع
فقال ابو حنيفة رحمه الله كل هذا فاسد وعلى الساخر اجرة مثلها والزرع على
 رب الارض والعشر على رب الارض **وقلت** المزارعة جائزة على طلبها
 والزرع على رب الارض والعشر عليها جميعا في الزرع فهذا الوجه الرابع **ووجوب**
اجرة ان يكون لرب الارض ويزرع ويحفر فيدعوا كما راى في حله فيها دعوى ذلك
 ويكفي له السبل والسبع فهذا فاسد في قول ابي حنيفة رحمه الله ومن وافقه
 في قولهم لرب الارض واللا كما راى جرمه والزرع على رب الارض والعشر في طعام
وقلت ابو حنيفة جاز على اشتراط علمه على جازت به الاثار ولو ان رجلا دفع الى
 رجل رجلا ماء بغير علمها وبها جرمها وطعمها لئلا يفسد بها بالاجر على النصف فهذا فاسد
 لا يجوز وكذلك الاجل يدفع الى رجل ببيت قرية او دار او دواب او سفينة فبها
 يكتب عليها خراجا يخرج منها شئ جديها نصفان فهذا لا يجوز **قوله في حنيفة**
 وليس هذا بمنزلة ما ذكرنا من الاجارة والزرع ولا يجر هذا الوجه لغيره وما كان من غيره
الجزيرة وجزيرة القرات والقروب
 وسالت با مير المؤمنين عن الجزيرة التي تكون في رحلة والقرات ينصب عنها الماء
 فجارجل وهي مبنية ارض له فخصتها من الماء وزرع فيها او نصب الماء عن جزيرة
 في رحلة او القرات فارجع ملامق تلك الجزيرة بارض له فخصتها من الماء وزرع
 فيها فهو له فهذا مثل الارض للموات اذا كان ذلك لا يضر احد وان كان يضر احد
 من ذلك ولم يترك يعضها ولا يزرعها ولا يحدث فيها حدثا الا بالذن الامام فها
 اذا نصب ماء عن جزيرة من رحلة مثل هذه الجزيرة التي تحذف استمان مبي
 وهذه الجزيرة التي من الجانب الشرقي فليس لاحد ان يحد يحد فيها شئ ولا يحد

ولا زرع الا ان مثل هذه الجزيرة اذا احصت وذرحت كما ذلك جردا على بل المنازل
 والدور ولا يسع الامام ان يقطع شئ من هذا ولا يحد فيه حدثا فاما ما كان خارج
 المدينة فجزيرة الارض للموات يحبسها الرجل ويؤدى عنها حق السلطان ولو ان
 رجلا ادى طاعة من الطبيعة مما ليس يربط لا حد غلب عليه الماء فغرب عليه الماء
 واسترحبها واحياءها ووقع ما فيها من القصب فانها بمنزلة الارض للموات وكذلك ما عارضه
 اجرة او جرم او من بعد الا يكون فيه ملك لارث فاسترحب رجل وعمره فهو له وبغيره
 الموات ولو ان رجلا احب من ذلك شئ قد كان له ملك قبله ردت ذلك اليه
 الاول ولم احب لثما فيه حقا فان كان الثما قد زرع منه كان له زرع فهو من الموات
 الارض وليس عليه اجر وبما ضمن لا يقطع من قصبها وكذلك لو كانت هذه الارض
 في البرية فيما بنات لا بمنزلة القصب ولو ان رجلا حفر حفرة في الطبيعة وكويها
 بها نورا فجارجل فقل انما ادخل مملكت في هذه الارض واشتركت فيها فان القصب
 الماء حيث دخل معه فاشتركت باطله وان كان لم ينصب عنها فالشركة جائزة و
 كذلك ان كان في قرية فاما فقال انما ادخل مملكت فان كان قد حفرها وكما او يرا
 او يزرعها في الماء فالشركة فاسدة وان كان لم يحفر ولم يزرع فالشركة جائزة
 مثل الماول **واذا نصب** الماء عن جزيرة في رحلة والقرات وكانت هذه المنزل حفر
 فضاة فاراد ان يصير في فضاة وتزيد فيه فليس ذلك له ولا يترك وذلك فان جاز
 رجل فخصم من الماء وزرعها واسه حق السد فجزيرة ارض للموات يحبس الرجل
 وان اراد هذا الذي يحد فانه ان يحلها ويؤدى حقا حق السد فهو احق به والماء ان
 كانت هذه الجزيرة التي نصب عنها الماء اذا احصت وضرب على المسنات اشتركت
 بالسفن التي تمر بجزيرة والقرات واما فواللادة في السفن الغرق من ذلك اخرجت
 من يد اوردت الى حالها الاولى لان هذه الجزيرة بمنزلة طريق المسلمين ولا ينبغي احد
 ان يحد شئ في طريق المسلمين لما نصهم ولا يجوز للامام ان يقطع طريق من طريق المسلمين
 جازية الا يضر عليهم ولا يحد ذلك وان اراد الامام ان يقطع طريق من طريق المسلمين الجادة جازية
 يحد عليه وللعامة طريق غير ذلك قسب او يحد منه لم يحد قطعه ذلك ولم يحل له وبغيره ان يحد
 وكذلك الجزيرة التي نصب عنها الماء في مثل القرات وجزيرة الامام ان يقطعها او لم يقطعها